علي الراشد والشيخ سلمان الحمود وعدد من المسؤولين والنواب خلال زيارة المتحف

الراشد يتفقد مقتنيات المتحف

أكد أنه يعد صرحا رائعاً يجسد حياة الآباء والأجداد

الراشد: متحف «بيت العثمان» دليل على اهتمام الدولة بالمقتنيات التراثية لتاريخ الكويت

رئيس مجلس الأمة يتلقى هدية تذكارية

استقبل رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد في مكتبه أمس رئيس ديوان المحاسبة عبدالعزيز العدساني.

من جانب آخر اعتبر رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد ان متحف «بيت العثمان» دليل على مدى اهتمام الدولة بالمقتنيات التراثية التاريخية التي تحفظ وتحكي تاريخ الكويت. وقال الراشد في تصريح للصحافيين على هامش زيارته للمتحف أمس بدعوة من وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود إن المتحف يعد صرحا رائعا يجسد حياة الكويت في الماضي من خلال المبنى والغرف التي يحتويها والتي تحكي عن واقع تاريخ الاباء والاجداد.

وشدد على ضرورة استثمار المتحف كمعلم من معالم الكويت ليكون مزارا للوفود التي تزور البلاد كي نعرض لهم تاريخ وثقافة الكويت ومراحل تطور الاحتفالات والموسيقى والاناشيد فيها مؤكدا دعمه لمثل هذه الانشطة بكل الوسائل.

واوضح ان مثل هذا الاهتمام يعكس الرؤية الواضحة لوزارة الاعلام وعلى رأسها الوزير الشيخ سلمان الحمود الذي له بصمة واضحة بالاهتمام بمثل هذا النوع من التراث والتاريخ الكويتي معربا عن شكره لعائلة العثمان على مساهمتهم الجادة في هذا الصرح.

من جانبه اعرب وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الصباح عن الشكر لرئيس مجلس الأمة علي الراشد واعضاء مجلس الامة الذين قاموا بزيارة متحف بيت العثمان معتبرا ان هذه الزيارات تعد دعما كبيرا وتبيانا لمدى الاهتمام الحكومي والشعبي بمثل هذه المتاحف التي تحفظ تاريخ البلاد. واكد اهتمام وزارة الاعلام بنشر الثقافة لدى المواطنين عبر وسائل عديدة ومنها المتاحف التي تعد من روافد الثقافة في اي بلد حيث توليها وزارة الاعلام اهتماما كبيرا مشيرا الى ان متحف بيت العثمان يجمع بين الثقافة وحفظ تاريخ البلاد ونقلها للشباب لتعريفهم بالموروث الوطني.

.. ويتفقد الأعمال اليدوية في المتحف

تاريخ العوازم زاخر بالعطاء والوفاء

الخرينج: تصريحات بن جامع تكرس الولاء للكويت وأميرها وشعبها

مبارك الخرينج

نعيش في بلد مؤسسات وقانون وعلينا احترام القضاء والاستجابة لكل أحكامه

أشاد نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج بالتصريحات الأعلامية لأمير قبيلة العوازم في الكويت العم فلاح بن جامع التي تم تداولها في وسائل الإعلام وليس غريبا على بن جامع ولا يعتبر جديد على قبيلة العوازم التي يزخر تاريخها عطاء وانتماء وولاء ووفاء للكويت وحكامها من زمن قديم يعود لقبل تاريخ الكويت من الاستقلال.

وأشار الى أننا في الوقت الراهن بأمس الحاجة لمثل هذة تصريحات التي جاءت من أمير قبيلة العوازم فلاح بن جامع التي توضح الحرص على الولاء للكويت وشعبها وأميرها.

وأضاف الخرينج أن الكويت هي بلد للمؤسسات والقانون وعلينا احترام القضاء الذي يعتبر ملاذنا وهو صمام الأمان وعلينا الاستجابة لكل أحكامة التي تستوجب التنفيذ وأن القانون يطبق على الجميع سواسية الصغير والكبير الغني والفقير وأننا بمسافة واحدة تحت مظلة القانون ومن يريد الاعتراض له الحق بذلك من خلال درجات التقاضي في الاستئناف والتمييز. وبين أن الكويت بحاجة من جميع أبنائها إلى التآزر والتكاتف والتعاضد من أجل كويت والرخاء والبناء وأن نكون قلبا واحدا من أجل الكويت. واختتم الخرينج قوله ادعوا الله ان يحفظ الكويت وشعبها وأميرها وولي عهدها من كل مكروه وأن تكون دائما ارض الأمن والأمان للجميع.

أثنى على ماذهب إليه رئيس مجلس الأمة في مقابلته مع رؤساء التحرير

البوص: على الوزراء استثمار مهلة المجلس الممنوحة لهم

سعد البوص

أثنى النائب سعد البوص على ماذهب اليه رئيس مجلس الامة على الراشد أثناء مقابلته رؤساء تحرير الصحف المحلية اول من امس من ضرورة استيعاب اعضاء السلطة التنفيذية الرسالة البرلمانية التي نقلها الراشد نيابة عن نواب مجلس الامة مؤكدا ضرورة قراءة رسالة رئيس المجلس قراءة جيدة واكد البوص في تصريح للصحافيين انه على الوزراء ان يستثمروا المدة الممنوحة لهم بتأجيل الاستجوابات وعدم التهاون في معالجة ماجاء فيها.

وقال البوص ان اغلب النواب نفذوا ماتم الاتفاق عليه من ضرورة منح الحكومة المهلة والفرصة الكافيتين للعمل وعدم مساءلتها خلال المدة المتفق عليها مع الحفاظ على المراقبة على ادائها، مستدركا بقوله» هاهي المدة شارفت على الانتهاء ومتسائلا ماموقف الحكومة وخاصة الوزراء الذين تم تقديم استجوابات بحقهم من الملفات المذكورة في الاستجوابات التي تم تأجيلها الى جانب المماطلة في الرد على الاسئلة البرلمانية.

ورأى البوص ان الرئيس الراشد وضع يده على الجرح كمحاولة لايصال رسالة برلمانية الى الحكومة للعمل بجدية في معالجة الملفات والقضايا والدفع نحو الاصلاح، معبرا عن استيائه من عناد بعض الوزراء والتعامل بفوقية مع القضايا المثارة. وبين ان لا احد ينكر ان دور الانعقاد الحالي الذي شارف على الانتهاء حقق انجازات كثيرة بسبب التعاون المثمر بين السلطتين مستدركا بقوله ان ذلك كان بفضل مبادرة المجلس بمد يد التعاون من اجل الانجاز والان جاء دور الحكومة للقيام بدورها تجاه الشعب بتنفيذ القوانين والانجازات التي اقرها المجلس.

واكد ان من يعتق من الوزراء الذين تم تقديم استجوابات لهم انها انتهت بتأجيلها الى الدور المقبل بانه قد افلت من الرقابة والمساءلة والمحاسبة البرلمانية فهو مخطيء.

وتمنى البوص من الوزراء التعامل مع الرسائل النيابية بجدية وعدم تجاهلها مشيرا الى انه كنائب يسعى جاهدا للتعاون المثمر الذي يصب في صالح الوطن والمواطن بعيدا عن التشنجات وتصعيد المواقف التي لا تخدم احدا في النهاية.

ترفع تقريرها بهذا الشأن إلى مجلس الأمة الأسبوع المقبل

«المالية البرلمانية» تنتهي من تعديلات مشروع قانون الوكالات التجارية

اجتماع اللجنة المالية البرلمانية بحضور وزير التجارة

■ الهاشم: استمرار العمل بالتراخيص القائمة إلى انتهاء مدتها وفرصة لمن أذنت له المحكمة بالترخيص

■ جواز التعامل مع المستندات والتعاملات الإلكترونية والتوقيع والبريد الإلكتروني لمزاولة النشاط الاقتصادي

■ عقوبة الحبس مقصورة على التزوير والعقوبات الأشد إذا ثبت أن المرخص له قدم بيانات كاذبة

انتهت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في اجتماعها أمس من التعديلات الحكومية المقدمة على المشروع بقانون بشأن الوكالات التجارية ومن المقرر أن ترفع تقريرها بهذا الشأن الى مجلس الامة الاسبوع المقبل.

وقالت مقررة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة عقدت اجتماعها بحضور وزير التجارة والصناعة أنس الصالح وفريقه الفني لمناقشة مشروع القانون بشأن الوكالات التجارية مضيفة ان اللجنة أخذت بعين الاعتبار التعديلات التي قدمها الجانب الحكومي اضافة الى وجهة نظر النواب ومقترحاتهم في هذا الصدد.

واضافت النائبة الهاشم ان أهم النتائج التي خرجت عن المناقشة والتي تم تعديلها على قانون الوكالات «هي استمرار العمل بالتراخيص القائمة الى انتهاء مدتها واتاحة الفرصة لمن أذنت له المحكمة بالحصول على ترخيص».

وذكرت من ضمن التعديلات «جواز التعامل مع المستندات والتعاملات الالكترونية والتوقيع والبريد الالكتروني وكذلك التأكيد على الترخيص المؤقت لمزاولة النشاط الاقتصادي مع تحديد الانشطة التي لا يمكنها مزاولة العمل مباشرة» مبينة ان ذلك «لا يتحدد الا من خلال اللائحة التنفيذية ومنح الحق للوزير بالغاء الترخيص بقرار مسبب ولمصلحة معينة».

وبينت ان عقوبة الحبس مقصورة على حالات التزوير وفرض العقوبات الاشد اذا ثبت أن المرخص له حصل على الترخيص بناء على بيانات كاذبة أو مستندات مزورة.

وأشارت الى أن هذا المشروع بقانون «سيساهم في الحد من البيروقراطية العقيمة التي طال أمدها في وزارات الدولة» مبينة أن المشروع «يمكن المواطن والمقيم من اصدار ترخيص معين اما بشراكة أو منفردا ويتمكن من تقليص فترة الانتظار والدورة المستندية».

بعد إحالته إليها من قبل رئيس مجلس الأمة

«الخارجية البرلمانية» تتسلم مرسوم الاتفاقية الأمنية الخليجية

الخارجية البرلمانية أعلنت تسلم الاتفاقية الأمنية

أعلن رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب صالح عاشور عن تسلم اللجنة للمرسوم رقم 2013/90 بشأن الاتفاقية الامنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد احالته اليها من قبل رئيس مجلس الامة.

وقال النائب عاشور في تصريح صحافي أمس أن الاتفاقية الامنية التي تم توقيعها في 13 نوفمبر 2012 في العاصمة السعودية «الرياض» تتكون من 20 مادة وستة فصول موضحا ان الفصل الاول يتعلق بالاحكام العامة بينما يتعلق الفصل الثاني بمجالات التعاون والتنسيق الامني.

وأضاف ان الفصل الثالث يتعلق بضبط الحدود بينما يعنى الفصل الرابع بعمليات انقاذ الاشخاص من الحوادث ويتعلق الفصل الخامس بتسليم المتهمين والمحكومين اما الفصل السادس فيتعلق بالاحكام الختامية.

وذكر ان اللجنة ستقوم بدراسة وبحث هذه الاتفاقية والتأكد من عدم تعارضها مع مواد الدستور والقوانين المحلية الكويتية مبينا ان اللجنة ستقوم باستدعاء وزيري الداخلية والخارجية بصفتهما لبحث هذه الاتفاقية.